

برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق

د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي*

المقدمة

لا شك ان المشاريع الصغيرة تساهم في خلق فرص عمل وتحسين الانتاجية وتوليد الدخل وخصوصاً في ظل هذه المرحلة التي تحول فيها عبء العملية الانتاجية من الحكومة الى القطاع الخاص بالاضافة الى تزايد عدد السكان وزيادة الحاجة الى توفير عدد كبير من فرص العمل الجديدة.

ولا بد لاي استراتيجية تنموية وعلى اختلاف الفلسفة الاقتصادية ان تضع ضمن سياساتها تنمية قطاع المشاريع الصغيرة والاستمرار في تقديم الدعم وزيادة عدد المستفيدين منها وتوفير فرص عمل وخصوصاً وان مشكلة البطالة بدأت ترمي بظلالها وآثارها السلبية على الدول النامية والعراق منها بشكل خاص.

ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا البحث تسليط الضوء على اهمية ودور التمويل في تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة.

سوف يركز البحث على كيفية تفعيل ادوات وآليات تمويل المشاريع الصغيرة مع محاولة وضع برنامج ومقترحات لايجاد قنوات ومنافذ عديدة للتمويل ، حيث يعد الحصول على التمويل من ابرز المشاكل التي تواجه الدول النامية بشكل خاص على العكس من الدول المتقدمة التي تتوفر لها ادوات تمويل متنوعة وكثيرة تصب في خدمة هذه المشاريع.

لا بد من الاشارة الى استطلاع اجري في دول D.E.C.D. اثبت ان مشاكل التمويل على راس قائمة المعوقات التي تواجه تلك المشاريع في الدول النامية لاسباب ابرزها تخلف القطاع المصرفي فيها⁽¹⁾.

* استاذ مساعد / جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

(1) Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their partner ship with S.M.E.S issue E.O.C.D 2000

يضاف الى ان توزيع رؤوس الاموال على المستوى العالمي غير عادل بالرغم من حركته بين الدول ولكن حصة الدول النامية متواضعة من حيث التوزيع وهذا يؤكد ان المشاريع الصغيرة تعاني من صعوبة من حيث التمويل بالإضافة الى معوقات اخرى تتضمن صعوبة حماية رؤوس الاموال ضد المخاطر وتأخير السداد وتخلف الاسواق المالية مع وجود اجراءات معقدة وروتين وكلفة لاجل الحصول على ائتمانات من المؤسسات المصرفية مع قلة وجود مصادر تمويل منافسة او بديلة تساعد في توفير التمويل اللازم.

ولقد عقدت مؤتمرات دولية واقليمية حول المشاريع الصغيرة منذ عام 2002 افادت مؤسسة القروض الصغيرة انها وصلت الى (67.606.080) مستفيداً بضمنهم (41.594.778) مستفيداً من اشد الفقراء عند حصولهم على القرض الاول كما قامت (813) مؤسسة بتقديم تفسير لمدى تقدمها حيث افادت بان الاسر على افتراض انها تتكون من خمسة افراد فهذا يعني ان (41.8) مليون من المشمولين بالتمويل قد احدثوا اثراً ايجابياً في ما يقارب (208) مليون فرد من اسرهم ويهدف هذا البرنامج للوصول الى (100) مليون اسرة مع نهاية عام 2005 بمتوسط (500) مليون فرد كطموح لهذه المنظمات الموزعة في (100) دولة في العالم⁽¹⁾.

يمثل وجود (1.2) مليار نسمة يعيشون دون خط الفقر اي اقل من دولار واحد يومياً وهذا العدد يمثل ثلاثة اضعاف سكان اوربا الغربية يبين الحاجة الى وجود مصارف تجارية ومصارف متخصصة وصناديق تنمية رسمية حيث تعد المصادر الرسمية للتمويل اكثر ديناميكية لاتها تميز بالمرونة وفقاً لتغيرات برامج التنمية القومية بالإضافة الى وجود مصادر تمويل غير رسمية متضمنة منظمات غير حكومية حيث تعتبر هذه المنظمات ادوات مكملة للمصارف لتوفير التمويل اللازم وليست بديلة عنها.

ان دخول المصارف التجارية في مجال التمويل للمشاريع الصغيرة هو ضرورة قصوى لتوفير التمويل اللازم بالإضافة الى زيادة ثقة المقترضين انصغار عندما تتولى المصارف منح وادارة القروض لهذه الفئة .

⁽¹⁾ د. سعيد رامي (معالجة الفقر بين الجهود الدولية والمشاريع الصغيرة)، مجلة العالمية، يناير 2005، العدد 176 السنة السادسة عشر

مشكلة البحث

هي تزايد الحاجة الى تمويل المشاريع الصغيرة وبمختلف انواعه مع وجود فجوة كبيرة بين انخفاض حجم المعروض من التمويل وبين الزيادة في الطلب على التمويل مع وجود معوقات كثيرة تحول دون توفير التمويل اللازم.

هدف البحث

هو تعزيز ومساندة وتوفير قنوات عده لتمويل المشاريع الصغيرة والوصول الى ادوات تمويل متنوعة تتمتع بديمومة وشفافية واستمرارية.

هيكل البحث

يتضمن البحث المحاور التالية:

- ♦ المحور الاول: التمويل
- حيث تطرقنا في هذا المحور الى اهمية وانوع التمويل المتاح مع تشخيص المعوقات التي تعترض انسيابية التمويل الى الهدف المطلوب.
- ♦ المحور الثاني: تجربة التمويل في مصر
- ♦ المحور الثالث: تجربة التمويل في العراق (الاليات المتاحة)
- ♦ المحور الرابع: نمو استراتيجية مقترحة لتعزيز وتطوير تمويل المشاريع الصغيرة.

المحور الاول

التمويل: الالهية، الاشكال، المعوقات

اولاً: الالهية التمويل

يعد رأس المال من اهم المستلزمات المطلوبة للبدء في عملية التنمية الاقتصادية عموماً وان سير عملية التنمية تعتمد على اتاحة واستمرار تدفق رأس المال، كما ان وضع مسألة انخفاض تراكم رأس المال كانت ولا زالت على رأس الاولويات التي تعترض التنمية في البلدان النامية. ان عملية توفير التمويل او رأس المال تخضع لعدة شروط أهمها:

1. ازدياد حجم الادخارات الحقيقية بحيث تصبح الموارد التي كانت لاغراض استهلاكية حرة للاستعمال في اغراض انتاجية.

2. وجود جهاز التمويل والتسليف ويستطيع الراغبون القيام من خلاله بالاستثمار والحصول على الموارد المالية.

3. توجيه الاستثمارات لانتاج السلع.

اعطى (ريكاردو) دوراً أساسياً لرأس المال في العملية التنموية وعده جزءاً من الثروة التي تستخدمها الدولة في الانتاج والذي يتألف من الادوات الانتاجية والعدد والالات اللازمة لعملية الانتاج⁽¹⁾.

اما ادم سميث فقد بين اهمية تراكم رأس المال وعلاقته بالنمو الاقتصادي وقرر بان زيادة معدل الانتاج القومي يسير مع الاستثمار سوية.

وبين نموذج (هارولد ودومار) ان تجميع رأس المال يلعب دوراً مزدوجاً في الاستثمار فهو يولد دخل وفي الوقت نفسه يزيد من القدرة الانتاجية ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي⁽²⁾. ويؤكد (كيرلي وشو) ضرورة الاهتمام بقطاع التمويل الداخلي في عملية التنمية وان الائتمان المصرفي عامل مساعد ومهم في العملية الانتاجية.

وعند تحليل دور الجهاز المصرفي في عملية تمويل التنمية يتبين ان هناك ادواراً مهمة قامت بها المصارف التجارية عبر مراحل التاريخ فقد قام النظام المصرفي في انكلترا وفرنسا بدور مهم في التنمية الاقتصادية في بداية الثورة الصناعية من خلال زيادة حجم الائتمان ولعب دوراً حيوياً في تعبئة واستخدام الموارد الاقتصادية المعطلة وفي كتاب المفكر الاقتصادي شوبيتز (نظرية التنمية الاقتصادية) عام 1911 تحدث عن الدور المهم للجهاز المصرفي في عملية التنمية الاقتصادية ودور راس المال عن طريق خلق الائتمان والذي يسمح بالتوسع الاقتصادي مما سيؤدي الى زيادة الدخول النقدية والتي تؤدي الى زيادة القوة الشرائية ومن ثم زيادة الطاقات الانتاجية وهكذا.

⁽¹⁾ جيرالد د. ماثيو : روبرت تولدين (التنمية الاقتصادية : تطبيقاتها، تاريخها، سياساتها). ترجمة يوسف عبد الله الصايغ / مؤسسة

فراكليس للنشر، بيروت 1965.

⁽²⁾ ودع شرايخ : مشاكل التنمية الاقتصادية في المداين الحديثة النمو. معهد البحوث والدراسات، القاهرة 1969.

واكد الاقتصادي الالماني البرت هان (A. Hahn) على الدور الاساس للائتمان المصرفي ودور الودائع المشتقة التي تخلق من قبل المصارف وبدرجة تزيد عن ما تملكه من احتياطات نقدية مما يهيئ الوسائل المناسبة للتوسع النقدي وزيادة حجم الائتمان المصرفي⁽¹⁾. ومن الجدير بالذكر ان المشاريع الصغيرة قد تتميز بخصائص تعطيها الافضلية في التمويل ومنها:

1. ان المشاريع الصغيرة تتطلب استثمارات رأسمالية منخفضة ازاء كل فرصة عمل يمكن توفيرها.

2. تساهم المشاريع الصغيرة بتعبئة نسبة كبيرة من المدخرات واذا تم توظيفها بصورة صحيحة فانها تساهم في توليد دخل اضافي وزيادة دخل ذوي الدخل المنخفضة.

ثانياً : انواع التمويل

يمكن وضع تصنيف للتمويل على النحو التالي:

1. التمويل النقدي: ويعد اكثر الانواع انتشاراً ويعني تقديم قروض وانتماءات نقدية تقدم لمختلف القطاعات ويشمل الائتمان النقدي على السحب المكشوف، خصم الاورراق التجارية، القروض، السلف بالاضافة الى تصنيف القروض وفقاً لمدة السداد وتشمل:
 - أ- القروض قصيرة الاجل: وهي ائتمان تجاري بمدة سداد من شهر - 3 اشهر ويعد اكثر الانواع تفضيلاً والاكثر حجماً في تمويل المشاريع.
 - ب- القروض متوسطة الاجل: حيث تتراوح مدة السداد من (1-5) سنوات وهذا النوع هو الانسب لتمويل المشاريع الجديدة او احداث توسعات للمشاريع القائمة⁽²⁾.
 - ج- القروض طويلة الاجل: تمتد مدة السداد من (5-15) سنة او اكثر وتتميز المصارف المتخصصة وصناديق التنمية بتوفير هذه القروض بالاضافة الى المؤسسات والصناديق الاقليمية والدولة ويستخدم في المشاريع التنموية.

⁽¹⁾ Nilward A.S. Saul S.B. " The Economic Development of the Economic of continental Europe ,1850-1914 , London , 1977.

⁽²⁾ د. فالح عبد الكريم الشبيحي (المصارف العراقية في خدمة الاقتصاد الوطني) بحث منشور - مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة السنة الثانية/ حريف 2000

2. الائتمان من خلال الاوراق المالية: ويشمل هذا النوع طرح اوراق مالية بهدف توفير

التمويل اللازم ويشمل:

- أ- سندات الدين: تستخدم بشكل كبير في الدول المتوفرة فيها اسواق المالية متطورة وتشمل على سندات مضمونة او سندات غير مضمونة.
- ب- الاسهم ويطلق عليها (التمويل بالمساهمة) اي اصدار اسهم تعطي الحق لمالكها المساهمة في ملكية المشروع.
- ج- اسهم المراجعة : اسهم تطرح عن طريق صناديق الاستثمار الاسلامية تتميز بعدم تحديد ربح او فائدة مسبقاً.

3. الائتمان العيني: يتميز بتقديم قروض على هيئة سلع انتاجية او معدات او آلات للمشروع

من خلال ادوات حديثة للتمويل شاع استخدامها حالياً وهي من الانواع المستخدمة في المصارف الاسلامية وتشمل:

- أ- التمويل التأجيري⁽¹⁾: وهو نوع يستخدم من قبل المصارف الاسلامية، بالاضافة الى كونه ائتمانياً انتاجياً معاصراً حيث استخدم في العديد من الدول: الولايات المتحدة، بريطانيا، مصر والاردن. ويتم هذا النوع من التمويل عن طريق قيام الافراد او الشركات او اصحاب المشاريع بتقديم طلب الى المصرف لشراء اصول حقيقية ثم يقوم المصرف بشرائها وتأجيرها الى المستفيد وفي نهاية مدة الايجار يحق للمستفيد تملك هذه الاصول. وهذا النوع من التمويل له مزايا عديدة منها مساهمته في تنمية وتنشيط القطاعات الانتاجية بالاضافة الى قدرة هذا التمويل من الاستجابة للحاجة الحقيقية للمشاريع وتوزيع نفقة استخدام الاجهزة والادوات من خلال دفعات لمدة من الزمن ومراعاة السيولة لدى المقترض اعتماداً على مبدأ (الالة تدفع ثمنها من داخلها).

- ب- التأجير التشغيلي: يتضمن وضع الآت ومعدات لاستخدامها من قبل المستاجر ولكن لمدة اقل من عمرها الاصلي حيث لا يترتب على هذه العملية ملكية الاصل بعد الانتفاع منه. ويتحمل المستاجر تكاليف الصيانة والاصلاح وتناسب الاقساط المدفوعة مع العمر الاقتصادي للاصول الحقيقية.

(1) د. عبد المعطي رشيد - محووظ احمد (دائرة الائتمان) - دار وائل للنشر - عمان 1999

ج- المراجعة: عبارة عن عقد يتم بين المصرف والمستفيد يقوم المصرف وفقاً للعقد بشراء سلعة معينة وامتلاكها وبعد ذلك تباع الى المستفيد وهذا النمط من الاقراض يخلق مخزوناً واصولاً حقيقية. ان هذا النموذج من الاقراض هو احد الاليات المتعارف عليها في المصارف الاسلامية (المصارف اللاربوية).

د- بيع السلم⁽²⁾: هو عملية بيع سلعة يتعهد فيها البائع بتوريد السلع المعينة للمشتري في تاريخ مستقبلي مقابل مبلغ محدد مقدماً ويدفع بالكامل في الحال والمشتري يسمى (المسلم) والبائع يسمى (المسلم اليه) والتمن النقدي يسمى (راس المال) والسلعة المشتراة تسمى (المسلم فيه) .

وتقوم البنوك الاسلامية باستخدام نظام بيع السلم في حالات تمويل الحرفيين والمنتجين الصغار.

ثالثاً: معوقات التمويل

قبل تحليل ابرز واهم معوقات التمويل بشكل عام لا بد لنا من القاء نظرة سريعة على خصائص ومزايا النظام النقدي والمصرفي الذي تتسم به الدول النامية واهمها:

1. وجود الازدواجية المالية بمعنى وجود سوق نقدي منظم تشرف عليه الدولة ويتضمن الجهاز المصرفي بمؤسساته وفي الوقت نفس وجود سوق نقدي غير منظم وهو اقل تجانساً من السوق المنظم وينتشر في القطاع الريفي ووجود صيرافة محليين مرتبطين بالبنوك التجارية ومقرضي النقد بفائدة اعلى من معدل الفائدة في المصارف التجارية ويطلق عليه بـ (معدل البزار)⁽¹⁾.

2. تخلف العادات المصرفية للجمهور ويلاحظ ذلك من خلال تركيبة عرض النقود حيث تشكل النقود السائلة ما يقرب الى (85%) من اجمالي عرض النقود اما النقود المصرفية فتشكل (15%) فقط بالاضافة الى انخفاض درجة التنمية.

3. قلة وجود اسواق مالية متطورة يتم التداول من خلالها بالاوراق المالية كالاسهم والسندات والتي تعد مصدر تمويل مهم ايضاً.

⁽²⁾ عبد الرحمن محمد عبد الرحمن (ادوات السياسة النقدية في السودان بين النظامين الرئوي والاسلامي) مجلة اتحاد المصارف العربية -

⁽¹⁾ Sabrate Ghatsk "Rural interest rate in the Indian Economy of Development Studies " No3 - April 1970.

4. طريقة العمل التقليدية للمصارف التجارية واحتفاظها بنسبة كبيرة من السيولة لتأمين السحوبات مما يؤثر سلباً على منح القروض والائتمانات طويلة الاجل واختصار عملها على القروض قصيرة الاجل.
5. انخفاض مقدرة المصارف التجارية على تعبئة المدخرات بسبب الروتين والبيروقراطية والقوانين بالاضافة الى تخلف العادات المصرفية.

اما معوقات التمويل بشكل عام قد لخصت بما يلي:

1. ضيق التمويل المتاح ووجود فجوة كبيرة بين حجم التمويل المطلوب للمشاريع الصغيرة وبين حجم التمويل المقدم من قبل المؤسسات المصرفية

ويعود ذلك للأسباب :

- أ- وجود ضوابط تنظيمية معقدة مثل (التراخيص، ادارة الضريبة).
- ب- ضعف بيئة المؤسسات المانحة.
- ج- تركيز البنوك في المناطق الحضرية وانخفاض عددها في المناطق الريفية.
- د- قلة استجابة البنوك لاحتياجات المشاريع الصغيرة لأسباب متضمنة (عدم الثقة، انخفاض الملاءة المالية لمالكي المشاريع)
- هـ- معدلات الفائدة المنخفضة لتمويل المشاريع الصغيرة ادى الى عزل هذه المنشآت عن قوى السوق الواقعية (1).
- و- التكلفة المالية التي تتحملها المشاريع الصغيرة الناتجة عن الاقتراض وزيادة رأس المال ودفع الفوائد .

2. القيود المفروضة من الجهات المقرضة:

- أ- أن تكاليف التشغيل والتكاليف الادارية قد تتجاوز نسبة الربح المحتمل.
- ب- مدة الانتظار الطويلة من قبل المشاريع الصغيرة لحين حصولها على القروض
- ج- قلة الخبرة في الاشراف المحلي على القروض متناهية الصغر والمحدودة.

⁽¹⁾ WCBA, CPL , SME " Making Micro – Finance work of the Arab World mai -2000 I.M.F

3. تقييم المخاطر

- أ- ارتفاع معدل التعثر في سداد القروض
- ب- عدم تحديد تاريخ ائتماني أو ملاءة مالية للمقترضين الصغار واصحاب المشاريع الصغيرة.
- ج- قيام المصارف باستخدام نفس المعايير المطبقة على كبار المقترضين، وعلى صغار المقترضين.
- د- قلة توافر المعلومات المباشرة عن المقترضين الصغار لدى المؤسسات المصرفية.
- هـ- الاشكالية في وجود نظام مزدوج للتمويل بين تمويل المصارف التقليدية وتمويل المصارف الاسلامية وخصوصاً فيما يتعلق بادارة الاموال والارباح والديون والفائدة.

4. قلة الخبرات والمعلومات للمؤسسات المقرضة للتعامل مع المشاريع الصغيرة:

- أ- التركيز على ادارة محفظة القروض، ادارة الديون المتأخرة، تقييم البرامج، اعداد الميزانية والرقابة.
- ب- قلة الخبرة لمسؤولي القروض في دراسة وتقييم طلبات اصحاب المشاريع الصغيرة.
- ج- التكاليف الثابتة للمصارف والخاصة بالتقييم والاشراف مرتفعة نسبياً قياساً الى حجم القرض مما يؤدي الى انخفاض نسبة ارباح المشاريع الصغيرة.

5. سعر الفائدة والسداد: يتضمن

- أ- ارتفاع اسعار الفائدة بما يغطي التكاليف الثابتة لتقييم القروض.
- ب- وجود سوق اقراض غير رسمي (غير منظم) من السهولة الوصول اليها والتي تتصف بالمرونة والسرعة بالرغم من ارتفاع معدل الفائدة.
- ج- وجود جهات محلية ودولية تقدم قروضاً بمعدل فائدة اقل من السوق.

6. الضمانات وحقوق الملكية(1):

- أ- ان غالبية المشاريع الصغيرة لا تمتلك محلات وانما تعمل في محلات مستاجرة لذا لا يتوفر لديها راسمال كبير بل محدود للغاية.

(1) دراسة حول امكانية حصول المنشآت الصغيرة على التمويل - تقرير وزارة التجارة - جمهورية مصر العربية عام 2004

ب- تتحمل مؤسسات الاقراض تكاليف عالية بسبب الاجراءات القانونية لاسترداد القرض مما يزيد من نسبة المخاطرة.

ج- عدم وجود تمثيل مؤسسي جديد للمشاريع الصغيرة وافتقارها الى امكانية صنع القرار مما يقلل من قدرتها للضغوط ومواجهة المشاكل المتعلقة بالتمويل.

المحور الثاني

تجربة مصر في تمويل المشاريع الصغيرة

ان نظرة تقييم لتجارب بعض الدول لتمويل هذه المشاريع ومدى نجاحها وتشخيص العقبات التي واجهتها امام الاستفادة من برامج التمويل قد تعطي لنا رؤيا شاملة بهدف الاستفادة القصوى والتعرف على الاساليب الجديدة والمتطورة التي ستفتح افاق واسعة وتهيئ اجواء النجاح لبرامج ملائمة تتكيف مع واقعنا الاقتصادي والاجتماعي من اجل توظيف جميع قنوات التمويل لصالح المشاريع الصغيرة.

وباعتبار ان مصر دولة عربية نامية تتشابه في واقعها الاقتصادي والاجتماعي وفي المشاكل التي تواجهها مع واقعنا وبالاخص مشكلة البطالة وعجز التمويل للمشاريع الصغيرة اذن لابد من انشاء نظرة على هذه التجربة حيث تحتل المشاريع الصغيرة جزءاً كبيراً ومؤثراً وخصوصاً في القطاع الصناعي حيث تحتل مركز الصدارة في قطاع الصناعات التمويلية وتصل منشآتها الى نسبة (96%) من اجمالي عدد المنشآت الصناعية .

تم انشاء مصرف التسليف الزراعي عام 1931 وهو عبارة عن شركة مساهمة مصرية لغرض تقديم الخدمات المصرفية للجمعيات التعاونية وبلغت فروعه في مصر (16) فرعاً في عام 1962 ثم تحول الى المؤسسة المصرية للائتمان الزراعي والتعاوني عام 1964 وتحولت فروعه الى شركات مساهمة لتسهيل تقديم الائتمان الى القطاع الزراعي اما القطاع الصناعي فقد انشئ البنك الصناعي عام 1949 ولم يكن له دور مهم ومؤثر في مجال التنمية على الرغم من دمج مع بنك الاسكندرية عام 1971 الا ان منافسة البنوك التجارية له وقصور رأسماله ادت الى الغائه وتأسيس شركة مساهمة (بنك التنمية الصناعي) عام 1976 للمساهمة في تنمية الصناعات المصرية ومساعدة صغار الصناعيين وتقديم الخدمات المصرفية لهم⁽¹⁾.

⁽¹⁾ انصرف الصناعي - دراسة عن المبادئ التكوينية الاولى (1925-1945) - آب 1985 بغداد

وفي مطلع الخمسينات تأسس مصرف (ناصر الاجتماعي) ويعد أول مصرف يهدف إلى تقديم قروض صغيرة للمساهمة في إنشاء المشاريع الصغيرة لذوي الدخل المحدود.

وفي عام 1991 وبعد سياسة الانفتاح الاقتصادي بدأ العمل في تجربة جديدة لبرنامج تشجيع المشاريع الصغيرة بدعم الدولة حيث بلغ عدد المشاريع الممولة من خلال هذا البرنامج عام 1998 ما يقارب (86) ألف مشروع بقيمة إجمالية بلغت (450) مليون دولار تضمنت (45) ألف مشروع صغير تسمى (مشاريع الأسر المنتجة والمشروعات المنتجة)⁽²⁾.

لقد ساهم (الصندوق الاجتماعي للتنمية) الذي أنشأ بقرار جمهوري عام 1991 في تمويل هذه المؤسسات بمقدار (18) مليون دولار. أولى الصندوق اهتماماً خاصاً لحملة الشهادات العاطلين عن العمل وهياً فرص عمل من خلال دعم المنشآت الصغيرة ومن خلال برنامج (المقاول الصغير) المخصص لخريجي كليات الهندسة في مجال البناء والتشييد والصيانة للبنى التحتية مع وضع خطط مستقبلية من خلال ما يسمى (حاضنات التكنولوجيا وحاضنات الأعمال والصناعات المغذية). وقد قامت وزارة الاقتصاد والتجارة عام 1998 بإصدار وثيقة لمشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعد أول محاولة وتشير البيانات بوجود أكثر من (40) برنامج متنوع لتنمية المنشأة الصغيرة وهذه البرامج تمول عن طريق هيئات حكومية ووكالات مانحة ومنظمات غير حكومية ويصل إجمالي ما تم استثماره عن طريق هذه المؤسسات نحو (560) مليون دولار في مجال تطوير قطاع المنشآت الصغيرة ويعد هذا المبلغ متواضعاً إذا ما قورن بالمبالغ المخصصة لبرامج أخرى مثل برامج تحديث الصناعة أو برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية.

إن تلك البرامج تغطي فقط (10%) من هذا القطاع و استطاعت أن تصل إلى (120) ألف مستفيد فقط من جمالي (1.5) مليون شخص يمثلون نصف عدد السكان الذين يصل دخلهم إلى أقل من (2) دولار يومياً⁽¹⁾.

وقد أنشأ جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة عام 1991 ويتبع رسمياً الصندوق الاجتماعي للتنمية ويهدف لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلاً وإنشاء مشاريع جديدة للشباب وتقديم خدمات بأسعار رمزية.

(2) السياسات المدنية لتنمية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر - تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة - جمهورية مصر العربية -

مارس 2001.

(1) Transition Economics and Developing countries in the Global Economy with SMES of E.O.C.D issues - paper (Annex p-6)

وتتضمن برامج الصندوق المشاريع اللازمة:

1. برامج الحاضنات الصناعية وحاضنات الاعمال الفنية.
 2. برامج تنمية الاعمال الصغيرة.
 3. برنامج مراكز التقنية النوعية في مجال صناعة الاتاث والتغليف.
 4. برنامج تنمية الصناعات المغذية لتوفير المعلومات الاقتصادية والفنية .
 5. برنامج تنمية حق الامتياز التجاري.
 6. برنامج المجمعات والاحبار الصناعية .
- وعلى الرغم من التمويل الممنوح لدعم هذه المشاريع في مصر فانها تمثل فقط (0.76%) من الناتج المحلي الاجمالي وتقدر الفجوة في اقراض هذه المشاريع بان هناك (مليون و 475 ألف) مقترض بحاجة الى (371) مليون دولار للتمويل متناهي الصغر فقط .

وبالرغم من وجود مصادر تمويلية رسمية وناجحة في مصر الا ان الحكومة المصرية حددت العديد من الانظمة ومؤسسات الدعم الضروري لتنظيم التمويل ومنها:

1. مكاتب الائتمان لتجنب التمويل المتعدد والمديونية الدائمة والحفاظ على جدول التمويل.
2. مؤسسات التقييم للجدوى الائتمانية للمقترض ودعم مؤسسات الاقراض .
3. برامج ضمان الائتمان وتعزيز جهود استرداد القرض .
4. تقييم الائتمان وتقليل حجم المخاطر وتخفيف تكاليف التقويم وتحديد سعر الفائدة.

يضاف الى ان كثير من المستفيدين من سكان القرى يحصلون على قروض رسمية وغير رسمية في وقت واحد من خلال مصادر متنوعة منها ما يعرف (بجمعيات الادخار) و (القروض الدوارة)⁽¹⁾.

وتشارك الكثير من الاسر في القطاعين الرسمي وغير الرسمي حيث يخدم كل منهما الاحتياجات الائتمانية لها ويقدم القطاع الرسمي قروضا لاغراض استثمارية حيث بلغ عدد المصارف التجارية الحكومية اربعة مصارف تستحوذ على (70%) من اجمالي الاصول التي تمتلكها البنوك التجارية عموماً وتمثل (86%) من اجمالي القروض.

⁽¹⁾ ادبرديل (التمويل الرسمي وغير الرسمي في مصر) - جامعة اوهانو - مركز بحوث التنمية الدولية- 2001

اما المصارف غير الحكومية فاتها تقدم قروضاً اصغر لسد حاجة القروض الاستهلاكية⁽²⁾ وهناك خمسة انواع من التمويل غير الحكومي وتشمل (الاقراض المصرفي، الاقراض المنظم، التئمان المتشابه، التمويل من خلال الاتفاقات الجماعية، التمويل على مستوى الشركات). والجدير بالذكر ان معظم القروض غير الرسمية بدون فوائد على الاطلاق بسبب قوة التقاليد التي تحرم (الربا) وكذلك فان معظم تلك القروض تتم دون تقديم ضمانات ملموسة والذي يفسر سبب قلة توافر المعلومات عن المقترضين بالاضافة الى العلاقات الشخصية التي تضع آلية الزام فعالة في حالة عدم الايفاء او عدم السداد.

يضاف الى ان منظمات غير حكومية وجهات مانحة قد ساهمت بشكل فاعل في تمويل المشاريع الصغيرة في مصر منها جمعية رجال الاعمال بالاسكندرية ومؤسسة ESED في القاهرة سنة 1991 و SEDAP في بور سعيد 1995، مؤسسة ASPA في اسبوط 1996. حيث منحت ESED (38) الف قرض بقيمة (33.5) مليون دولار لـ (21) الف مقترض ومنحت SEDA حوالي (4600) قرض بقيمة (14) مليون جنيه مصري لـ (1700) مقترض اما منظمة SBA قدمت (3600) قرض بقيمة (13) مليون دولار لـ (1600) مقترض بالاضافة الى وجود تعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA والتي نفذت عدداً من المشاريع الصغيرة في عدة محافظات وبتعاون ودعم الحكومة.

المحور الثالث

تجربة التمويل في العراق والآليات المتاحة

لقد طرأت تغيرات كثيرة ومتباينة التأثير على القطاع الصناعي بدءاً من تامين الصناعات عام 1964 ودور الدولة المركزي في توفير الموارد اللازمة لتمويل هذا القطاع واعتماداً على إيرادات النفط وخصوصاً بعد قرار تامين النفط وتصحيح اسعار النفط لعام 1973 ثم تحول القطاع الصناعي الى قطاع حكومي وخاصة بعد السماح للقطاع الصناعي الخاص بمزاولة نشاطه وبيع بعض القطاعات الصناعية الى القطاع الخاص في عام 1987 تحت تسمية (الثورة الادارية) يضاف الى صدور قوانين عززت دور الصناعات الصغيرة والحرفية ومنها قانون الاستثمار في القطاع الخاص رقم (20) لسنة 1998 حيث بلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما يقارب (40398) مشروعاً

(2) محمود محي الدين (اسواق الائتمان الرسمي وغير الرسمي في مصر) - دراسة وزارة التجارة والاقتصاد في مصر - 2000

عام 1991 ثم ازدادت لتصبح (83000) مشروعاً عام 2000 بالرغم من الظروف السياسية والاقتصادية الحرجة وظروف الحصار الاقتصادي .

ثم تتابعت اصدارات قوانين جديدة تدعم المشاريع الصغيرة فهناك قرار (105) وقرار (106) لسنة 2000 والقاضي بمنح اعفاءات ضريبية لمدة (15) سنة وامتيازات للمشاريع المشمولة بالبرنامج الاستثماري الخاص وتحفيز نشاط القطاع الخاص لممارسة دوره في ادارة الاقتصاد⁽¹⁾.

يضاف الى ذلك الاولويات التي طرحتها خطة التنمية للمدة 2000-2005 لتشجيع واقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة الهدف منها توفير بعض المواد المصنعة محلياً وتشغيل اكبر عدد ممكن من اليايدي العاملة وخصوصاً بعد انشاء (صندوق التنمية العراقي) الملحق بوزارة التخطيط والذي اكدت سياساته الانتمائية على تفضيل بعض المشاريع التي تتميز بكثافة العمل خصوصاً. من جانب آخر لا بد من توضيح دور الجهاز المصرفي العراقي في تمويل مشاريع التنمية ويمكن توضيح هيكلية الجهاز المصرفي العراقي ويشتمل على:

1. المصارف التجارية الحكومية متمثلة في مصرف الرافدين ومصرف الرشيد.

2. المصارف التجارية الخاصة حيث بدأت بمزاولة نشاطها بعد صدور القرار 41 لسنة 1991 والذي سمح بموجبه بتأسيس مصارف اهلية لها الحق بمزاولة النشاط المصرفي وهدف القرار هو خلق منافسة في القطاع المصرفي لتحسين وتطوير الاداء والخدمات المصرفية ومتماشية مع التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في العالم.

يضاف الى ذلك صدور قرارات وقوانين البنك المركزي والتي اعطت الكثير من المرونة والحرية للمصارف التجارية في تحديد اسعار الفائدة دون التقيد بمعنى ان آلية السوق والعرض والطلب هي من ابرز المحددات لعمل المصارف بالاضافة الى قرارات اخرى تقضي بازالة السقوف الانتمائية مما يتيح مجالاً واسعاً للمصارف التجارية ان تؤدي دورها الفاعل في تطوير الجهاز المصرفي ككل و الجدول رقم (1) يوضح هيكل المصارف التجارية الخاصة لغاية 2003.

⁽¹⁾ حولة الويس (الانثار الاقتصادية للحصار على التمويل والنضج مقارنة بعقد السبعينات) - اطروحة دكتوراد - كلية الادارة

3. المصارف المتخصصة وتشمل العديد من المصارف (المصرف الزراعي، المصرف الصناعي، المصرف العقاري، المصرف الاشتراكي).

ساهمت هذه المصارف بشكل حيوي في دعم الاقتصاد الوطني من خلال الائتمانات والقروض التي قدمتها للقطاع الخاص والافراد وان ابرز التطورات التي حدثت في عمل المصارف هو السماح لها بمزاولة نشاط الصيرفة الشاملة بعد صدور قرار البنك المركزي لعام 1997 والجدول (2) يوضح حجم الائتمان الذي ساهمت به المصارف المتخصصة للمدة من (1980-2003) .

يضاف الى ذلك صدور قانون الشركات العامة رقم (2) لسنة 1997 وقانون الاستثمار الصناعي الذي جاء ليؤكد على دور القطاع الخاص في تفعيل حركة الاقتصاد العراقي والتركيز على الاستثمار الذي يؤدي الى تنمية (الثروة المادية والبشرية) ويهدف الى الحد من البطالة التي بدأت تتفاقم في السنوات الاخيرة.

ان صدور قرار بتأسيس (صندوق التنمية العراقي) عام 2000 برأس مال مقداره (50) مليار دينار و (50) مليار يورو ويخصص لاقرض مشاريع القطاع الخاص مع شروط ومواصفات لهذه المشاريع والتي ركزت على اختيار مشاريع بمواصفات اقتصادية تتلائم مع تنمية القطاع الخاص وخصوصاً المشاريع ذات كثافة العمل.

بلغ مجموع المشاريع التي تقدمت الى الصندوق (138) مشروعاً لغاية 2001 وتمت الموافقة على اقرض (25) مشروع منها⁽¹⁾.

⁽¹⁾ حميد فرح الاعظمي (الصيرفة التنموية في العراق) - دراسة قومية - تحت مشور في مجلة دراسات اقتصادية - بيت احلمه - العدد

الثاني - حزيران 2000

جدول (2)

تطور حجم الائتمان المصرفي الممنوح من قبل المصارف المتخصصة العراقية

للمدة من 1980-2003

السنوات	الائتمان الممنوح من قبل المصارف المتخصصة م.د.	نسبة النمو السنوي
1980	587.7	—
1981	948.9	61.45
1982	524.9	44.68
1983	89.9	82.87
1984	149.8	66.62
1985	188.3	25.7
1986	187.17	0.598 -
1987	716.56	282.83
1988	432.69	39.61
1989	620.99	43.511
1990	544.95	12.24
1991	170.61	68.69
1992	514.34	201.47
1993	543.20	5.61
1994	199.134	63.34-
1995	44.27	77.77
1996	28.52	35.58 -
1997	1426.54	4901.9
1998	557.285	60.93 -
1999	22686.64	3970.9
2000	15942.7	251.02
2001	238937.6	46.09
2002	312257.7	30.685
2003	396417.1	26.95

لا بد من وقفة لتقييم نشاط هذه المؤسسات المصرفية لبيان مدى مساهمتها بتقديم الائتمان وحجم التمويل وإيجاد حلول وفرص مساندة وبديلة لتغطية العجز الحاصل في التمويل وقد لوحظ من خلال الجدول (3) ما يلي:

1. ان ادنى نسبة ائتمان بلغت (8%) عام 1992 بسبب حداثة نشوء المصارف التجارية الخاصة حيث كان هناك مصرف واحد قد باشر اعماله واستمرت نسبة الارتفاع في حجم الائتمان وبلغت اعلى قيمتها عام 1996 حيث وصلت النسبة الى (96.6%) بسبب زيادة ثقة الجمهور بالمصارف

الخاصة وازدياد عدد المصارف والفروع التابعة لها مع وجود حملة اعمار ومشاريع يضاف الى ذلك حجم السيولة العالية.

2. تحتل المصارف التجارية الحكومية الصدارة في منح الائتمان ولكن بشكل متذبذب حيث وصل الائتمان الحكومي لعام 2002 الى ما يعادل ثلثي حجم الائتمان الكلي الممنوح ويعود ذلك لاسباب عديدة منها دعم الحكومة لهذه المصارف والى ضخامة راسمالها مقارنة بالمصارف التجارية. من خلال التحليل للارقام والجداول للوقوف عن حجم النشاط الائتماني للمصارف التجارية بشكل عام لوحظ انها تولي اهتماماً لتقديم التمويل للأفراد او المؤسسات ذوي الملاحة المالية والمعروفين لديها وما تحصل عليه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تمويل متواضع جدا قياسا الى حجم الائتمان الكلي لهذه المصارف.

وتجدر الإشارة كذلك الى وجود مصرف اسلامي عراقي واحد قام ايضا بتقديم القروض من خلال صندوق القرض الحسنه والذي اعطى افضلية للمرضى والمتزوجين حديثاً والخريجين ذوي المشاريع الصغيرة ولكن حجم القروض الممنوحة كانت ايضا متواضعة قياساً الى النشاطات الائتمانية والاستثمارية الاخرى التي يقدمها المصرف الاسلامي⁽¹⁾

وهناك مؤسسات حكومية ومختلطة ومنظمات غير حكومية واتحادات مثل الاتحاد العام للتعاون واتحاد العمال واتحاد النساء، قد ساهمت بشكل فاعل في احتضان تجربة تمويل وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الائتمانات النقدية او تقديم العدد والمكانن اللازمة للمشروع بالاضافة الى المواد الاولية للعديد من الصناعات (الملابس، السيراميك، الاثاث، المواد الغذائية المعلبة، ورش النجارة، ورش الحدادة) وغيرها من النشاطات التي ساهمت في تشغيل الايدي العاملة وزيادة دخول العديد من العوائل وكانت هذه المؤسسات والهيئات تلتزم بتسويق الانتاج من خلال اقامة معارض موسمية او دائمية تحت عدة تسميات منها (جمعية الاسر المنتجة) (فرحة الطفل) وغيرها من المشاريع بما فيها القطاع الزراعي.

ساهمت هذه الآلية بتوفير موارد نقدية او عينية لهذه المشاريع الصغيرة وتسديد القروض من خلال الانتاج وبشكل اقساط.

(1) د. ثريا عبد الرحيم الحزرجي (المصارف الاسلامية الحديثة مع الإشارة الى المصرف الاسلامي العراقي) - تحت منشور في مجلة

الاقتصاد الاسلامي - الجامعة المستنصرية - 1995

بالإضافة الى قيام هذه المنظمات غير الحكومية وبالتعاون مع المنظمات الدولية مثل U.N.D.P بتوفير الموارد للمشاريع الصغيرة بعد دراسة الجدوى من قبل خبراء اقتصاديين واكاديميين واستشاريين ثم تأخذ هذه المنظمات على عاتقها تنفيذ المشروع مع مراقبة سيره وقياس ادائه عبر المراحل المختلفة.

مع ملاحظة ان الارقام عن تلك النشاطات لم تتوفر حالياً بسبب التدمير وعمليات السلب والسرقة التي تعرضت لها معظم مؤسسات الدولة والمنظمات والهيئات والمنظمات المهنية الاخرى. ولكن لا نستطيع نكران ان تلك المنظمات المهنية والاتحادات قامت بشكل فاعل وحيوي بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي ساهمت بتوليد فائض من الدخل وتحسين المستوى المعاشي لهذه الفئات بالإضافة الى تشغيل وتوظيف الموارد البشرية بشكل خاص. واجملاً وبعد الاطلاع على آلية عمل المؤسسات المصرفية في العراق نود ان نبين الملاحظات التالية:

أولاً: المصارف التجارية العامة والخاصة:

اهم مساهمة هي المصارف وخصوصاً المصارف الاهلية بنسبة متواضعة جداً لمنح الائتمان للمشاريع الصغيرة للأسباب التالية:

1. التكلفة العالية المترتبة على التقييم والاشراف والتكاليف الثابتة عند تقديم قرض من المصارف التجارية الى المشاريع الصغيرة.
2. ارتفاع درجة المخاطرة المحتملة عند اقراض المشاريع الصغيرة بسبب قلة الضمانات وانخفاض الملاءة المالية لاصحاب المشاريع بالإضافة الى حدة التضخم وانخفاض قيمة العملة العراقية وحدوث اخفاقات في تسديد القروض والسلف والتسهيلات مما عرض المصارف التجارية الى المخاطر.
3. تفضيل المصارف التجارية منح الائتمان للمشاريع الكبيرة ومشاريع القطاع العام ولذوي الملاءة المالية العالية.
4. تفشي الفساد الاداري وانتشار الرشوة بين بعض موظفي المصارف مقابل تسهيلات لبعض الزبائن للحصول على قروض بكفالات وهمية بالإضافة الى تزوير سندات الملكية المقدمة كضمانات والمبالغة في تقدير القيمة العقارية للضمانات.
5. توظيف السيولة النقدية للمصارف في حوالات الخزينة مما اعاق التوسع في منح قروض للمشاريع الصغيرة وخصوصاً وان المصارف التجارية الحكومية وظفت نسبة كبيرة من

اموالها في حوالات الخزينة بفائدة (7%) دون اي مخاطر اما فرصة القطاع الخاص بالحصول على قروض فقد شكلت نسبة (30%) فقط.

ثانياً: المصارف المتخصصة والمعنية مباشرة بتقديم الائتمان للمشاريع الصغيرة بهدف التنمية فقد لاحظنا ما يلي:

1. الاقراض قصير الاجل هو السائد.
2. اغلب المتعاملين هم من صغار المستثمرين والصناعيين والمزارعين .
3. الاستثمار بشكل كبير في حوالات الخزينة والتي تحقق ارباحاً دون مخاطر.
4. سياسة التمويل المتبعة تعتمد على مبدأ الابتعاد عن تمويل المشاريع التي ترتفع فيها نسبة المخاطرة⁽¹⁾.
5. اعتماد سياسة التمويل المركزي وتلبية حاجة الخطط التنموية التي وضعتها الدولة والتي اعاقت الى حد ما المصارف التنموية من تمويل المشاريع الصغيرة الخاصة.
6. يغلب على المحافظ الاستثمارية لهذه المصارف طابع تمويل قصير الاجل ذي طبيعة استثمارية اكثر من الاستثمارات طويلة الاجل .

ثالثاً: المؤسسات والجهات المانحة الاخرى (المنظمات الشعبية، الاتحادات المهنية، النقابات، منظمات دولية واقليمية)

خلال مدة العشر سنوات الاخيرة ومدة الحصار الاقتصادي للعراق لعبت هذه المؤسسات والمنظمات دوراً فاعلاً في انشاء مشاريع صغيرة وتوظيف العديد من العاطلين عن العمل والمساهمة في توفير دخل اضافي للشركة المتضررة وقد نجحت هذه التجربة الى حد ما ولكن لا بد من ابداء العديد من الملاحظات لتشخيص المعوقات وهي:

1. قلة توافر الخبرات الادارية الكافية.
2. انخفاض درجة اعتماد الانظمة المالية والمحاسبية.
3. انخفاض المقدرة على تعبئة الموارد المالية.
4. ازدياد الحاجة الى التمويل الضخم من الجهات المانحة.

(1) حميد فرج الاعظمي (الصغيرة التنموية في العراق) - مجلة دراسات اقتصادية - العدد الثالث - السنة الثمانية - 2000

5. العقبات التي حالت دون انتشار ونجاح هذه المؤسسات لاسباب ابرزها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والظروف الاستثنائية للقطر وظروف الحرب.

المحور الرابع : نحو استراتيجية مقترحة لتعزيز وتطوير المشاريع الصغيرة

يتضمن هذا المحور العديد من المقترحات ووضع استراتيجية لتأطير جهاز متكامل وشمولي لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة ويتضمن هذا المحور عدة مقترحات وتشمل:

أولاً: تأسيس صناديق ومؤسسات جديدة مخصصة للتمويل، وتشمل:

1. انشاء صندوق بعنوان (الصندوق الوطني للتنمية المشاريع الصغيرة) وتحدد اهدافه بتوفير الموارد المالية للمشاريع الصغيرة.

اما مصادر التمويل: فمن الممكن ان تتنوع المصادر لتشمل :

- أ- تمويل نقدي مباشر على هيئة قروض دون فائدة (أئتمان نقدي) .
- ب- تمويل عيني بصيغة القيام بشراء مكائن او معدات او مستلزمات المشروع وتمنح بصيغة اجمالية على شكل ائتمان عيني.
- ج- تخصيص جزء من الموارد من خلال ميزانية الدولة بصورة مباشرة الى الصندوق الوطني للتنمية وتضمن وزارة المالية استمرارية وديمومة المساهمة في التمويل.
- د- في المستقبل القريب ومع تحسن واستقرار ايرادات النفط العراقي ممكن ان تكون هناك نسبة متواضعة من الواردات تخصص ضمن قرار للخزينة او وزارة المالية لتمويل الصندوق الوطني مباشرة.

ثانياً: انشاء مؤسسات مساندة للتمويل، وتشمل:

- 1. مكاتب الائتمان: تتولى الاشراف على سير القروض الخاصة بالصندوق من خلال وجود ملفات تتضمن السيرة الائتمانية للمستفيدين للحد من تدوير القروض عن طريق (التمويل المزدوج).
- 2. مؤسسات التقييم : دراسة وتقييم المشاريع الصغيرة وتقييم الملاءة المالية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

3. مؤسسات الضمان وشركات التأمين: مهمة هذه المؤسسات التأمين ضد المخاطر الناجمة عن تعثر السداد أو استرداد القروض.
4. مؤسسات التدريب: تقوم بتهيئة الكوادر العامة في ادارة القروض للصندوق الوطني مع تهيئة كوادر للعمل في المكاتب المساندة.

ثالثاً: دور المؤسسات غير المصرفية :

1. التنسيق مع وزارة المالية والهيئة العامة للضرائب بصدد الاعفاءات الضريبية وتحديد السماعات الضريبية بهدف تشجيع المشاريع الصغيرة.
2. الاعفاءات الكمركية للمواد الاولية والمستخدمة في المشاريع الصغيرة.
3. تبني وزارة التجارة توفير اسواق مناسبة لبعض من منتجات هذه الصناعات وخصوصاً (الفلكلورية والثرائية) التي تجد لها اسواقاً خارجية وتتميز بالطلب الخارجي عليها ومن خلال اقامة معارض في الدول الاقليمية والاجنبية تحت رعاية وزارة التجارة العراقية.

رابعاً: المؤسسات المصرفية الحالية:

- مقترحات لتطوير وتفعيل دورها في التمويل المخصص للمشاريع الصغيرة.
- وسوف تركز هذه المقترحات على دور المصارف التجارية الحكومية والمصارف المتخصصة في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة علماً بان دور المصارف المتخصصة وجد اساساً لخدمة خطط التنمية وساهم في العديد من المشاريع الخاصة وانطلاقاً من ذلك لا بد من مقترحات تتضمن:
1. امكانية تخصيص جزء من موارد هذه المصارف للاستثمارات في المشاريع الصغيرة او تحديد نسبة مخصصة وثابته تمنح منها القروض بشكل مباشر الى المشاريع.
 2. قيام هذه المصارف (بشراء سندات تنمية المشاريع الصغيرة) بنسبة معينة ومحددة بموجب قرار من البنك المركزي بدلاً من استثمار اموال المصارف في سندات الخزينة والتي بسداد تزداد في الاونة الاخيرة بعد تحول المصارف المتخصصة الى مصارف شاملة.
 3. العمل على انشاء صناديق استثمار تلحق بهذه المصارف تطرح اسهماً من خلال الاسواق المالية من اجل توفير رؤوس اموال اضافية تخصص موارد اضافية لتمويل المشاريع الصغيرة.

خامساً : المصارف الإسلامية:

من خلال وجود المصرف الاسلامي العراقي يمكن ان يعمل المصرف على زيادة دعمه وتوفير جزء من موارده لتمويل المشاريع الصغيرة من خلال استناده على مبدأ (لا ربا) واستخدامه لعدة آليات (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الاجارة، الاستثمار، القرض الحسن) هذه الآليات قد يكون البعض منها ملائماً جداً لتمويل المشاريع الصغيرة استناداً الى مبدأ تحريم الفائدة وخصوصاً (القرض الحسن او الاجارة) فقط . على الرغم من ان استخدام القروض ضمن عمل المصرف هو هامشي ويكون الهيكل التمويلي للمصرف مبنياً على اساس المساهمة في رأس المال ومستنداً الى اصول حقيقية لذا فان التركيز في التمويل يعتمد على (التمويل التاجيري وبيع السلم) كأفضل اساليب المساهمة في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة.

سادساً : المصارف التجارية الحكومية:

وهي مصرفي الرافدين والرشد وفروعهما المنتشرة في انحاء القطر الى اكثر من 300 فرع حيث ممكن ان تساهم في تمويل المشاريع الصغيرة وعلى النحو التالي:

1. تأسيس صناديق اقراض صغيرة بتمويل مركزي واقراض بدون فائدة وعندما يتم اقراض المشاريع يكون بفائدة اقراضية لا تتجاوز (3%) او من خلال ما يسمى (الاقراض الجزئي).
2. الاستثمار في (سندات التنمية) المقترحة سابقاً والتي يطرحها البنك المركزي.

سابعاً: المنظمات غير الرسمية او النقابات او الجمعيات والاتحادات الوطنية،**والاقليمية وبرامج الامم المتحدة U.N.D.P :**

1. يتم التنسيق بين هذه المنظمات مع الصندوق الوطني للتنمية المخصص لاقراض المشاريع الصغيرة من خلال برمجة عمل وآلية التمويل المركزي.
2. الاشراف المباشر والتنسيق لاعداد الكوادر والخبرات انفية لتوجيه عمل هذه المنظمات نحو اولويات التمويل وباشراف (الصندوق الوطني للتنمية) .

حيث اثبتت التجارب ان تعدد الجهات الاشرافية والنقابية يولد العديد من المشاكل الادارية لذا من الافضل ان تتولى المسؤولية جهة اشرافية واحدة.

الخاتمة:

ان قطاع المشاريع الصغيرة بدأ في الاستقرار والنمو في كثير من الاقتصادات الدولية الامر الذي لا يمكن تجاهله وهذا يحتم على الدولة ان تعترف به وتنظمه لكي تتمكن من توفير حياة افضل لذوي الدخل المنخفض وخصوصاً وان هذا النوع من المشاريع هو اسلوب بديل لاجاد فرص عمل وامتصاص نسبة من البطالة. وان تجارب العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان والمانيا وغيرها كفيلة باثبات انه لا مناص من قبول وتشجيع هذه المشاريع الصغيرة والبحث عن منافذ عديدة لتوفير التمويل اللازم لها.

ان ضرورة توافق البرامج والسياسة الخاصة بالمشاريع الصغيرة واتساقها مع السياسات الاقتصادية العامة للدولة سوف تاتي بالثمار المرجوة وان غياب التوافق والتنسيق سيؤدي الى توقف تلك المشاريع يضاف الى ان هذه المشاريع لا تحتاج الى استثمارات كبيرة لذلك من الواجب تبسيط الاجراءات والنظم ورفع قدرتها للحصول على الخدمات التمويلية والمساهمة في تحسين النظام المالي بوجه عام ولتحقيق منفعة اكبر لشريحة كبيرة من المجتمع بدلاً من اقتصاده على فئة معينة.

ويبدو ان هناك تباين واضح بين مختلف الاحتياجات الائتمانية للمشاريع الصغيرة ولا بد من الفصل بين استثمار راس المال الاجتماعي وبين الدخول في اقتصاد السوق المالي مما يساعد في تحديد الاستراتيجية لبناء قدرة هذه المشاريع وآلية الائتمان التي تستجيب لهذه القدرة. ان الاستثمار في رأس المال الاجتماعي من خلال زيادة فرص توفير الائتمان يبدو خطوة مهمة وحكيمة يمكن من خلالها الوصول الى الهدف النهائي وهو تحقيق نمو في الدخل والانتاج والحد من البطالة وهما من اولويات اهداف السياسة الاقتصادية العامة.

المصادر:

المصادر العربية:

1. ادمزديل (التمويل الرسمي وغير الرسمي في مصر) جامعة اوهايو مركز بحوث التنمية الدولية عام 2001 .
2. د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي (المصارف الاسلامية بين الواقع والطموح مع الاشارة الى المصرف الاسلامي العراقي) كلية الادارة والاقتصاد -الجامعة المستنصرية - ندوة الاقتصاد الاسلامي 1995.

3. حميد فرج الاعظمي (الصيرفة التنموية) - مجلة دراسات اقتصادية - بيت الحكمة - العدد الثالث - السنة الثانية - 2000.
4. جيرالد مايرز (التنمية الاقتصادية، نظريتها، فلسفتها، تاريخها) - ترجمة يوسف عبد الله الصايغ - مؤسسة فرانكلين للنشر - بيروت - 1965 .
5. خولة الويس (اثار الحصار الاقتصادي على التمويل والتضخم) - اطروحة دكتوراه - كلية الادارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية - 1998.
6. د. سعيد رامي (معالجة الفقر بين الجهود الدولية والمشاريع القديمة) - مجلة العالمية - يناير 2005 العدد 176 - السنة السادسة عشر - القاهرة.
7. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن (ادوات السياسة النقدية في السودان بين النظامين الربوي والاسلامي) - مجلة اتحاد المصارف العربية - العدد 238 - السنة 2000.
8. د. عبد المعطي رشيد ومحفوظ احمد (ادارة الائتمان) - دار وائل للنشر - 1999.
9. محمود محي الدين (اسواق الاعتماد الرسمية وغير الرسمية) - مجلة وزارة التجارة - مصر عام 2000.
10. تقارير البنك المركزي العراقي 2000، 2002، 2003.
11. تقارير الجهاز المركزي للإحصاء للمدة من 1990 - 2000.
12. تقرير وزارة التجارة والاقتصاد جمهورية مصر 2004 - دراسة حول تمويل المنشآت الصغيرة.
13. تقرير وزارة التجارة والاقتصاد جمهورية مصر 2001 - دراسة السياسات المبدئية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة مارس 2001 .
14. تقرير المعرض الصناعي العدد 4 آب 1985 - دراسة حول البدايات التكوينية للمصرف.
15. الانترنت الموقع . <http://www.c.h.irag.org>

المصادر الأجنبية :

1. Transition Economics and Developing Countries in the Global Economy and their partner ship with S.M.E.S issue E.O.C.D 2000.
2. Nilward A.S. Saul S.B. "The Economic Development of the Economic of continental Europe ,1850-1914 , London ,1977.
3. Sabrate Ghatsk "Rural interest rate in the Indian Economy Journal of Development Studies" No3 – April 1970.
4. WCBA, CPL , SME "Making Micro – Finance work of the Arab World mai -2000 I.M.F

.....

.....

.....